

تحليل المخاطرة الائتمانية في الاداء المالي للمدة (2010-2020).

مصرف الخليج التجاري انموذجا

Analysis of credit risk in the financial performance for the period (2010-2020):Khaleej Commercial Bank as a model

أ. د. صبحي حسون عباس /المشرف

Dr: Subhi Hassoun Abbas

shassoon@uomustansiriyah.edu.iq

نور عبد النبي عبود/باحث

Noor Abdalnabi Abboud

noorabd1996@uomustansiriyah.edu.iq

كلية الادارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية

الكلمات المفتاحية: المخاطرة الائتمانية، الاداء المالي، مصرف الخليج التجاري.

Keywords: credit risk, financial performance, Khaleeji Commercial Bank

المستخلص

يعد القطاع المصرفي من القطاعات المهمة أذ يمثل حلقة رئيسة من حلقات تطور النظام المالي في أي دولة، لقد تنوعت المخاطر التي يتعرض لها القطاع المصرفي بشكل كبير منها المخاطر الائتمانية والتي تنتج عن هذه المخاطر هي مخاطر عدم سداد الزبائن لالتزاماتهم اتجاه المصرف وبالتالي يؤدي الى تعرض المصرف الى خسائر كبيرة نتيجة للديون المعدومة وزيادة تخصيصات الديون المشكوك في تحصيلها. لذا تدور مشكلة البحث حول تساؤل (ما هو تأثير المخاطرة الائتمانية في الاداء المالي لمصرف الخليج التجاري). بهدف التوصل الى الاهداف التي يسعى المصرف الى تحقيقها، لذا فصلت الدراسة الى ثلاث محاور: المحور الاول: الإطار المفاهيمي للمخاطرة الائتمانية والاداء المالي. المحور الثاني: تحليل مسار تطورات نشاط مصرف الخليج التجاري للمدة (2010-2020). المحور الثالث: قياس وتحليل تأثير المخاطرة الائتمانية لمصرف الخليج التجاري في الاداء المالي للمدة (2010-2020). توصل البحث فيما يخص المؤشرات المصرفية، بأن المصرف عينة البحث اظهر تلوؤاً واضحاً فيما يتعلق بضعف إسهام اجمالي الودائع واجمالي الائتمان واجمالي الموجودات بالناتج المحلي الاجمالي من جهة، ومن جهة أخرى ضعف اسهام عدد فروع المصرف في تقديم الخدمات المصرفية للعدد المطلوب من السكان. واوصى البحث بأن المصرف عينة البحث ان يبذل جهده في الحد من المخاطرة الائتمانية وان يضع انظمة حديثة كفيلة لمراقبة عمليات المنح والتحصيل للقروض وذلك في سبيل دعم بيئة الاستثمار وبناء سياسة ائتمانية جيدة، فضلاً عن ضرورة التركيز على تدريب مدراء المخاطر الائتمانية وحضورهم لندوات محلية ودولية تعمل على زيادة معرفتهم في اتخاذ القرارات الصائبة في منح الائتمان.

Abstract

The banking sector is one of the important sectors, as it represents a major link in the development of the financial system in any country. The risks to which

the banking sector is exposed have varied greatly, including credit risks, which result from these risks are the risks of customers not paying their obligations towards the bank, and thus leads to the exposure of the bank To large losses as a result of bad debts and increased provisions for doubtful debts. Therefore, the research problem revolves around the question (what is the impact of credit risk on the financial performance of Al Khaleej Commercial Bank). With the aim of reaching the goals that the bank seeks to achieve, the study is therefore divided into three axes: The first axis: the conceptual framework for credit risk and financial performance. The second axis: analyzing the course of developments in the activity of Khaleeji Commercial Bank for the period (2010-2020). The third axis: measuring and analyzing the impact of the credit risk of Khaleeji Commercial Bank on the financial performance for the period (2010-2020). The research concluded with regard to banking indicators, that the bank, the research sample, showed clear reluctance with regard to the weak contribution of total deposits, total credit, and total assets to the gross domestic product on the one hand, and on the other hand, the weak contribution of the number of bank branches in providing banking services to the required number of the population. The research recommended that the research sample bank should make every effort to reduce credit risk and put in place modern systems capable of monitoring the processes of granting and collecting loans in order to support the investment environment and build a good credit policy, in addition to the need to focus on training credit risk managers and their attendance at local and international seminars working on Increase their knowledge in making the right decisions in granting credit.

المقدمة

يعد القطاع المصرفي من القطاعات المهمة أذ يمثل حلقة رئيسة من حلقات تطور النظام المالي في أي دولة، ولذلك يسعى هذا القطاع الى تعظيم ارباحه على وفق طبيعة عمله عن طريق منح الائتمان لكافة الانشطة الاقتصادية وتقديم الخدمات المصرفية.

لقد تنوعت المخاطر التي يتعرض لها القطاع المصرفي بشكل كبير منها المخاطر الائتمانية والتي تنتج عن هذه المخاطر هي مخاطر عدم سداد الزبائن لالتزاماتهم تجاه المصرف وبالتالي يؤدي الى تعرض المصرف الى خسائر كبيرة نتيجة للديون المعدومة وزيادة تخصيصات الديون المشكوك في تحصيلها. **مشكلة البحث:** ان المخاطر الائتمانية التي يواجهها مصرف الخليج التجاري تنجم عن عدم قدرة المقترضين بالسداد في الوقت المحدد وبالتالي سوف يؤثر ذلك سلباً على الاداء المالي لمصرف الخليج

التجاري ويعرضه للخسارة المالية، ويجب متابعة هذه المخاطر من قبل اجهزة رقابية وتقديم المعالجات اللازمة لمنع تكرارها.

تتركز مشكلة البحث في التساؤل الآتي: هل تؤثر المخاطر الائتمانية في الأداء المالي لمصرف الخليج التجاري؟

اهمية البحث: يتحتم ان يتم التعرف على هذه المخاطر الائتمانية حتى يتم معالجتها بالسرعة الممكنة، لذا فان عملية متابعة الائتمان امرا ضرورياً لاستمرار النشاط المصرفي وتجنب التعثر في اعمال المصرف حتى لا يتعرض الى خسائر كبيرة ربما تجعله غير قادراً على ممارسة نشاطه.

فرضية البحث: هناك علاقة واضحة بين المخاطرة الائتمانية ودرجتها على الاداء المالي لمصرف الخليج التجاري.

اهداف البحث: يهدف الى معرفة المخاطر الائتمانية وانواعها وطرق معالجتها باستخدام وسائل رقابية جيدة قادرة على الحد من التعثر في السداد، ويهدف البحث على تحليل ودراسة المخاطر الائتمانية في أحد المصارف العراقية الخاصة وكذلك معرفة كيفية تأثيرها على الاداء المصرفي لهذا المصرف عينة البحث.

حدود وعينة البحث: انطلاقاً من ضرورة ومراعاة اختيار مدة مناسبة للبحث، وبما يمكن من خلالها تحليل وقياس تأثير المخاطرة الائتمانية لاحد المصارف التجارية الخاصة في الاداء المالي وهو مصرف الخليج التجاري، فقد حددت مدة البحث خلال المدة (2010-2020).

منهجية البحث: بهدف وصول البحث في تحقيق الاهداف التي يسعى لتحقيقها، يقوم الباحث باستخدام اسلوب وصفي تحليلي، وذلك لتتبع تطورات مؤشرات المخاطرة الائتمانية ومؤشرات الاداء المالي خلال مدة البحث (2010-2020).

هيكلية البحث: بهدف الالمام بموضوع البحث والتوصل الى الاهداف التي يسعى اليها، فصل البحث الى ثلاث محاور، وكما يلي:

المحور الاول: الإطار المفاهيمي للمخاطرة الائتمانية والاداء المالي.

المحور الثاني: تحليل مسار تطورات نشاط مصرف الخليج التجاري للمدة (2010-2020).

المحور الثالث: قياس وتحليل تأثير المخاطرة الائتمانية لمصرف الخليج التجاري في الاداء المالي للمدة (2010-2020).

الخاتمة: الاستنتاجات والتوصيات.

الدراسات السابقة:

1- محمود محمد عبد الرحيم حسين، (2021)

عنوان الدراسة: أثر الافصاح عن مخاطر الائتمان المصرفي على تحسين الاداء المالي للمصارف التجارية في بيئة الاعمال المصرية: دراسة تطبيقية

تهدف الدراسة الى التعرف على تأثير الافصاح عن المخاطرة الائتمانية على تحسين الاداء المالي للمصارف التجاري في بيئة الاعمال المصرفية، وتم اخذ 8 مصارف تجارية مسجلة في المصرف المركزي المصري وبمدة زمنية من 2015 الى 2018 وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة الى وجود أثر معنوي ذو دلالة احصائية بين الافصاح المخاطر الائتمانية وتحسين الاداء المالي. واوصت الدراسة ضرورة توفر معايير واجراءات صحيحة وسليمة لمنح الائتمان عند صياغة السياسة الائتمانية للمصرف.

2- دراسة: (Ghaith N. Al-Eitan & Other, 2019)

CREDIT RISK AND FINANCIAL PERFORMANCE OF THE JORDANIAN COMMERCIAL BANKS

عنوان الدراسة: مخاطر الائتمان والاداء المالي البنوك التجارية الاردنية

تهدف الدراسة الى تأثير مختلف السجلات التجارية بما في ذلك القروض المشكوك في تحصيلها، والقروض المتعثرة، والقروض الخاسرة على اساس حقوق الملكية والعائد على الموجودات، وتغطي مدة الدراسة هذه من 2008 الى 2017 وشملت العينة 13 مصرفاً تجارياً في الاردن، وبناءً على التحليل التجريبي لنموذج التأثيرات العشوائية، توصلت الدراسة الى ان أثر السجل التجاري للقروض المشكوك في تحصيلها والقروض المتعثرة وخسارة القروض سلبي وذو دلالة احصائية على ربحية المصارف التجارية الاردنية، واوصت الدراسة بوضع استراتيجية لمراقبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة ومراقبة العملاء الذين تم منحهم الائتمان وتقييم مركزهم المالي ووضع نموذج تحليلي يساعد على ادارة الائتمان على التنبؤ بوضع العميل وتحديد احتمالية التعثر والامتنال للائتمان.

المحور الاول، الإطار المفاهيمي للمخاطرة الائتمانية والاداء المالي

اولاً، مفهوم واسباب المخاطرة الائتمانية:

1- مفهوم المخاطرة الائتمانية: عرف (Weston, 1996: 183) المخاطرة "بانها عدم الثقة من حقيقة نتائج حدث معين ونشاط معين بحيث ان لا نكون على يقين مما سيحدث في المستقبل وبناء على ذلك فإن المخاطرة تنشأ من نشاط معين يمكن أن يترتب عليه أكثر من نتيجة في المستقبل". كما يراها (Bhattarai, 2019: 87) المخاطرة على انها احتمال او التهديد بضرر او اصابة او مسؤولية او خسارة او اي حدث سلبي اخر ناتج عن حدث داخلي او خارجي والتي يمكن تجنبه بالإجراءات الوقائية المتخذة. يمكن تصنيف المخاطر التي تتعرض لها المصارف إلى ستة تصنيفات وهي مخاطر الائتمان والمخاطر القانونية ومخاطر السيولة ومخاطر الادارة ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق، قد تؤدي كل من هذه المخاطر آثاراً سلبية على ربحية المؤسسات المالية وقيمتها السوقية، المطلوبات وحقوق الملكية، لذا تعد مخاطر الائتمان واحدة من أهم المخاطر التي يتعرض لها المصارف. كما عرف (GITHAIGA, 2015: 2) المخاطرة الائتمانية بأنها المخاطر الحالية او المستقبلية على الارباح وراس المال الناشئة عن عدم الوفاء بشروط اي عقد مع المصرف او في حالة عدم التزام المدين (المقترض) بطريقة او بأخرى.

ومن وجه نظر الباحث يمكن اعتبار المخاطر الائتمانية: هي تلك المخاطر الناتجة عن عدم القدرة على تسديد جزء او كل أصل القرض او الفوائد المستحقة معاً في موعدها المتفق عليه بين المصرف والمقترض وهذه من اهم المخاطر التي تواجه المصارف والتي تؤثر على ربحية المصرف والناتجة عن عدم الوفاء بالالتزامات تجاه المصرف في الوقت المحدد.

2- اسباب المخاطرة الائتمانية: هناك وجهات نظر عديدة في تفسير اسباب المخاطرة الائتمانية ومن اهمها: (4: 2015: Samuel) (يوسف، 2019: 288) (الشعباني، أبو بكر، عزت، 2021: 146): -
أ- وجود قصور في تقييم الجدارة الائتمانية و القوة المالية للمقترضين، او انه محدد بشكل غير كاف.
ب- هنالك سوء نية من قبل المقترض اي سلوك ناتج عن عمد من قبل المقترض من اجل الحصول على التسهيلات الائتمانية بشكل سريع.
أ- المصارف تقوم بعمليات التوسع في منح الائتمان لغرض زيادة ارباحها بغض النظر لدرجة المخاطرة التي تواجهها.

ب- حصول ظروف طارئة غير مأخوذة بالحسبان تؤدي الى تراجع الوضع الاقتصادي في الدولة.
3- مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية: ان تحديد المخاطر الائتمانية ووضع مؤشراتها وبياناتها بدقة بحيث تساعد على قياسها هي من الامور الضرورية والتي تساعد على التحكم به ومعرفة تلك المخاطر وادارتها بشكل جيد ومن ثم التقليل من تلك المخاطر الى أدنى مستوياتها هنالك ثلاث معايير للمخاطرة الائتمانية. وهي :-

1- معيار القروض:

أ- نسبة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي: وهو مؤشر مهم لقياس المخاطر الائتمانية في المصارف حيث تبين هذه النسبة الجودة الائتمانية لدى المصارف وتقاس بقسمة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي (Bhattarai, 2019: 97).

ب- نسبة القروض المتعثرة الى مجموع الموجودات: ان هذه النسبة تبين المخاطرة الائتمانية لدى المصرف فكلما ارتفعت هذه النسبة ارتفعت المخاطرة وتقاس بقسمة القروض المتعثرة الى مجموع الموجودات (John, N. N. Ugoani , 2015: 309).

2- معيار الائتمان:

أ- نسبة الائتمان النقدي الى حق الملكية: تقيس هذه النسبة مجموع الائتمان النقدي الى حق الملكية حيث يمثل حق الملكية عنصر الامان الذي يتمتع به الدائنون (المصرف) حيث تشير النسبة الاعلى الى زيادة توجه المصرف في منح القروض مما يعرض المصرف الى خسائر محتملة (الزبيدي، 2008: 135).

ب- نسبة الائتمان النقدي الى الموجودات: توضح هذه النسبة ذلك الجزء من الموجودات التي يقوم المصارف باستثماره في منح القروض والتسليفات حيث ان كلما ازدادت هذه النسبة ادت الى انخفاض السيولة لدى المصرف وتقاس بقسمة الائتمان النقدي الى الموجودات (Lucic, 2014: 28).

3- معيار الديون:

أ- نسبة اجمالي الدين: تبين هذه النسبة اجمالي الموجودات الممولة بالدين والمقدمة من قبل الدائنين لدى المصرف وتقاس بقسمة مجموع المطلوبات ناقصاً مجموع حق الملكية الى مجموع الموجودات (Gitman & Zutter, 2012:76)

ب- نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى الائتمان النقدي: وهو مبلغ غير نقدي، تقيس هذه النسبة امكانية المخصص لتغطية القروض المشكوك في تحصيلها الناتجة عن عدم سداد المقترضين لمبلغ القرض والفائدة، وتقاس بقسمة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى الائتمان النقدي (عبد الرضا، 2019: 67)

ثانياً، مفهوم واهداف الاداء المالي في المصارف:

1- مفهوم الاداء المالي، عَرَفَ (Fatihudin, 2018:553) الاداء المالي بأنه الوضع المالي للشركة لمدة محددة والذي يتضمن جمع واستخدام الاموال المقاسة من خلال عدة مؤشرات لنسبة كفاية راس المال والملاءة والسيولة والرافعة المالية والربحية. وايضاً هو قدرة الشركة على ادارة مواردها والتحكم فيها.

2- اهداف الاداء المالي، يتم التعرف على اهداف الاداء المالي وذلك من خلال ايجازها بالنقاط الآتية (على، 2020: 15):

أ- تحديد ومعرفة المشكلات التي تتعرض لها المؤسسة سواء حالياً ام في المستقبل.

ب- تحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض، وسداد التزاماتها المترتبة عليها في الوقت المحدد، اي معرفة المركز الائتماني للمؤسسة.

ت- المساعدة في تحسين الاداء المالي للمؤسسة وذلك من خلال اتخاذ قرارات مالية بأعلى عائد واقل تكلفة.

ث- معرفة الوضع المالي الحالي للمؤسسة، ومداها المستقبلي.

ج- تحديد ومعرفة نسبة المخاطرة التي تتعرض لها المؤسسة لكل عملية او نشاط تقوم به المؤسسة.

ح- الحكم على كفاءة ادارة المؤسسة ومعرفة نسبة الانجازات والاهداف التي أناطت بتحقيقها والتي تسعى المؤسسة من اجلها.

3- مؤشرات تحليل الاداء المالي، يتم استخدام النسب المالية في تحليلها من قبل كل من المدراء والتنفيذيين في الشركات والمصارف، من اجل تحديد الجدارة الائتمانية للمقترضين المحتملين والمحللين والمؤسسات في اسواق الاوراق المالية لتقييم مخاطر الادوات المالية. واهم هذه المؤشرات:

1- نسب السيولة: يتم قياس سيولة المصرف من خلال قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل عند استحقاقها، يجب ان يكون لدى المصارف موارد سائلة كافية او اصول يمكن تحويلها الى نقد

لوفاء بالالتزامات القصيرة الاجل (Hassan,2021:95)، ولقياس سيولة المصرف توجد مجموعة من النسب المالية لقياسها ومن اهمها:

أ- نسبة التداول وتقاس هذه النسبة بقسمة الموجودات المتداولة الى المطلوبات المتداولة (Rufai,2013,5). ب- نسبة الرصيد النقدي وتقاس هذه النسبة بقسمة النقد في الصندوق والنقد لدى المصارف الاخرى والارصدة السائلة الى اجمالي الودائع (الجيفي، 2020، 31).

2- **نسب الربحية**: يعد الربح المحور الرئيسي في قيام العديد من الأنشطة الاقتصادية، ومن دون الربحية لا تقدر الشركات من جذب المستثمرين، فالأرباح التي تجنيها المصارف تعتبر من اهم العوامل التي تؤثر على ثروة المودعين (بولحية، بوجميلة، 2016: 7). ومن اهم المؤشرات التي تقيس نسب الربحية هما:

أ- معدل العائد على الموجودات: تقاس من خلال قسمة صافي الربح على الموجودات (2019,51, SEPTARIZA)

ب- معدل العائد على حق الملكية: تقاس من خلال قسمة صافي الربح على حقوق الملكية (WINGARD, 2001, 96)

3- **نسب الأمان**: يعد الامان المصرفي هو التحوط من المخاطر التي يتعرض لها المصرف ويتم تغطية هذه الخسائر التي يواجهها المصرف من خلال الاستثمارات وعمليات منح الائتمان المصرفي وذلك عن طريق حق الملكية المتاح لأصحاب المصرف، وان الامان المصرفي هو متمثل براس مال المصرف والاحتياطيات والارباح المحتجزة (مرهج، دنوره، 2017، 423). ومن اهم النسب التي يمكن من خلالها قياس الامان المصرفي هما:

أ- نسبة حق الملكية الى اجمالي الودائع: تقاس هذه النسبة من خلال قسمة حق الملكية الى اجمالي الودائع (Rose,1999,481).

ب- نسبة كفاية راس المال: تقاس هذه النسبة من خلال راس المال الاساس زائداً راس المال المساند الى صافي الموجودات المرجحة بالمخاطر داخل وخارج الميزانية (تعليمات المصرف المركزي رقم 4 تسهيل تنفيذ قانون المصرف لسنة 2010).

ثالثاً، العلاقة بين المخاطرة الائتمانية والاداء المالي: ان الهدف الرئيسي من وجود المصرف هو قبول الودائع وكذلك منح التسهيلات الائتمانية، ومع ذلك فهو معرض لمخاطر الائتمان، تعد مخاطر الائتمان من اهم المخاطر التي تواجهها المصارف ويعتمد نجاح اعمالها على القياس الدقيق والادارة الفعالة لهذه المخاطر الى حد اكبر من اي مخاطر اخرى، تلعب مخاطر الائتمان دوراً حاسماً في ربحية المصرف حيث ان الجزء الاكبر من ايرادات المصرف يتراكم من القروض والسلف التي يتم جني الفوائد منها. ان مخاطر الائتمان الناتجة عن تخلف المقترضين في سداد المدفوعات تؤثر في نهاية المطاف على السيولة ومن ثم التأثير سلبياً على الربحية وراس المال، مع ذلك ان اعلى المخاطر التي يواجهها المصرف هي الخسائر الناتجة عن القروض المتعثرة، ان اغلب المصارف تحافظ على ابقاء القروض المتعثرة عند مستوى منخفض، وذلك لان القروض المتعثرة المرتفعة تؤثر على ربحية المصرف

وبالتالي، فإن انخفاض القروض المتعثرة الى اجمالي الائتمان النقدي يدل على ان محفظة المصرف في صحة جيدة، وكلما انخفضت النسبة كان اداء المصرف بصورة أفضل.(GITHAIGA 2015:6-19) توجد هناك علاقة بين القروض المتعثرة وكفاية رأس المال والربحية وذلك لان معدل القروض المتعثرة ونسبة كفاية رأس المال هما مرتبطتان عكسياً بمعدل العائد على حق الملكية، غير ان نسبة كفاية رأس المال لها علاقة ايجابية وهامة بالأداء المالي للمصرف، لذا ان المصرف الذي يتمتع برأس مال قوي يكون قادر على استيعاب خسائر القروض المحتملة، وقادراً ايضاً على تجنب الفشل والاعسار المالي. ففي ضوء النظرية المالية من المتوقع وجود علاقة سلبية بين القروض المتعثرة واداء المصرف. (Bhattarai، 2019:90-97). يرتبط المستوى المتزايد لمعدلات القروض المتعثرة في المصارف وسوء معالجة القروض المتعثرة او عدم وجود ضمانات كافية للقروض وغيرها من الامور الاخرى، بضعف ادارة مخاطر الائتمان والتي تؤثر سلباً على الاداء المالي للمصارف. ومن خلال الاخذ بعين الاعتبار حقيقة انه كلما زاد تعرض المصرف لقروض عالية المخاطر يزداد تراكم القروض غير المسددة، مما يعني ان خسائر القروض هذه تولد عوائد اقل للعديد من المصارف. وان مخصص خسائر القروض له تأثير ايجابي كبير على القروض المتعثرة لذلك تشير الزيادة في مخصص خسائر القروض الى زيادة في مخاطر الائتمان مما يؤثر سلباً على الاداء المالي للمصرف. وبايجاز، ان المخاطر الائتمانية تتمثل بمصادر رئيسة وهي:

- 1- سياسة ائتمان غير ملائمة.
 - 2- اسعار فائدة متقلبة.
 - 3- الادارة الائتمانية السيئة.
 - 4- انخفاض مستويات رأس المال والسيولة.
- تؤدي زيادة مخاطر الائتمان المصرفي تدريجياً الى مشاكل السيولة والملاءة المالية، وقد تزداد المخاطر الائتمانية اذا اقترض المصرف المقترضين الذين ليس لديه معرفة كافية عنهم، حيث تمثل المخاطر الائتمانية تهديداً خطيراً للأداء المالي للمصارف (9: 2015، Samuel).
- فقد اثبتت الازمات المالية العالمية ان ضعف قياس وتقدير المخاطر الائتمانية وضعف جودة الائتمان لأغراض كفاية رأس المال سوف تؤثر على الاداء المالي في المصرف ويعرض المصرف الى الفشل ويؤدي الى تفاقم مشاكل المصارف مما يؤثر سلباً على كفاية رأس المال المصرف ويعرقل الادارة لهذه المخاطر. فقد اصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية في ديسمبر 2015 ارشادات رقابية توضح كيفية مواجهة مخاطر الائتمان والمتمثلة بخسائر الائتمان المتوقعة ومعرفة التفاعل بين المنهج المحاسبي الجديد وكافة متطلبات الإطار التنظيمي لبازل 3. (شاهين، البغدادي، 2019:130).

المحور الثاني، تحليل مسارات تطورات أنشطة مصرف الخليج التجاري للمدة 2010-2020

يتناول هذا المحور بالتفصيل نبذة تعريفية بالمصرف ويتناول أيضاً تحليل بنود كشف المركز المالي لمصرف بغداد وهي:

اولاً، نبذة تعريفية بالمصرف: تم تأسيس مصرف الخليج التجاري كشركة مساهمة خاصة بموجب شهادة التأسيس المرقمة م. ش/7002 المؤرخة في 1999/10/20 الصادرة من دائرة تسجيل الشركات وفق قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997، باشر المصرف في مزاولة اعماله بتاريخ 2000/4/1 بعد حصوله على اجازة ممارسة الصيرفة الصادرة من المصرف المركزي لممارس اعمال الصيرفة الشاملة، حيث بلغ راس مال المصرف عند تأسيسه (600) مليون ديناراً وتم تعديل راس مال المصرف عدة مرات الى ان وصل (300,000) مليون ديناراً في عام 2014 (التقرير السنوي لمصرف الخليج التجاري، 2017، 1). يقدم المصرف خدماته عن طريق جميع فروع السائدة في انحاء الدولة ليصل عدد فروع مصرف الخليج التجاري حتى عام 2020 (18) فرعاً منتشرة في جميع انحاء الدولة (التقرير السنوي لمصرف الخليج التجاري، 2020، 16).

ثانياً، تطورات المركز المالي لمصرف الخليج التجاري: من اجل بيان التطورات التي حصلت على قائمة المركز المالي لمصرف الخليج التجاري سنقوم بتوضيح هذه التطورات بشكل مفصل مع مقدار التغير ومعدل النمو لكل حساب وكما يأتي:

الجدول (1) تطورات كشف المركز المالي لمصرف الخليج التجاري للمدة (2010-2020) (مليون دينار)

السنوات	راس المال المدفوع	اجمالي الموجودات	اجمالي المطلوبات	حق الملكية	الاحتياطيات	الانتمان النقدي
2010	56,990	272,032	207,353	63,548	6,558	45,874
2011	103,950	343,800	224,416	118,184	543,543	87,645
2012	103,950	424,766	274,511	149,088	45,138	214,344
2013	250,000	781,479	476,167	303,984	53,984	286,574
2014	300,000	816,479	469,177	345,974	45,974	288,100
2015	300,000	810,971	487,999	321,626	21,626	310,869
2016	300,000	802,022	484,288	317,734	3,531	287,550
2017	300,000	603,313	282,426	320,887	2,667	204,275
2018	300,000	578,337	263,864	314,473	5,503	171,942
2019	300,000	549,146	242,436	306,709	1,618	144,623
2020	300,000	510,798	203,626	307,172	2,082	127,003

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف الخليج التجاري، عدة سنوات. وفيما يلي تحليل لمفردات هذا الكشف للمصرف بالتفصيل خلال مدة البحث، كل منها على حدة.

1- راس المال المدفوع: يبين الجدول الآتي قيم ومقدار التغير ومعدلات النمو لراس المال المدفوع لمصرف الخليج التجاري خلال مدة البحث.

الجدول (2): تطورات رأس المال المدفوع لمصرف الخليج التجاري للمدة (2010-2020) (مليون دينار)

السنوات	رأس المال المدفوع	مقدار التغير	معدل النمو (%)
2010	56,990	-	-
2011	103,950	46,960	82.40
2012	103,950	0	0.00
2013	250,000	146,050	140.50
2014	300,000	50,000	20.00
2015	300,000	0	0.00
2016	300,000	0	0.00
2017	300,000	0	0.00
2018	300,000	0	0.00
2019	300,000	0	0.00
2020	300,000	0	0.00

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (1).
ملاحظة: العمود 3 و 4 من الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على العمود (2) .

يتبين من الجدول اعلاه، ان هنالك تغيرات طرأت على رأس المال المدفوع لمصرف الخليج التجاري، حيث شهدت قيم رأس المال المدفوع ارتفاعاً من 56,990 مليار ديناراً في 2010 الى 300,000 مليار ديناراً في 2014 ويستقر عنده، وذلك تطبيقاً لتعليمات المصرف المركزي بزيادة رأس المال ليصل الى 250 مليار ديناراً كحد أدنى. بينما كان مقدار التغير في قيم رأس المال المدفوع بحالة تراجع من 46,960 في 2011 الى 0 في 2012، ليتذبذب بعدها ما بين الارتفاع والانخفاض في العامين التاليين، ليصبح صفري المقدار طيلة بقية مدة البحث. اما معدلات نمو قيم رأس المال المدفوع، فقد شهدت تراجعاً من 82.40% في 2011 الى 0 في 2012، لترتفع وتنخفض في العامين التاليين، وتضحى صفرية في بقية مدة البحث.

2- **اجمالي الموجودات:** تحتوي اجمالي الموجودات كلاً من الموجودات المتداولة والموجودات الثابتة ويوضح الجدول الاتي قيم ومقدار التغير ومعدلات النمو لإجمالي الموجودات لمصرف الخليج التجاري خلال مدة البحث.

الجدول (3): تطورات اجمالي الموجودات لمصرف الخليج التجاري للمدة (2010-2020) (مليون دينار)

السنوات	اجمالي الموجودات	مقدار التغير	معدل النمو (%)
2010	272,032	-	-
2011	343,800	71,768	26.38
2012	424,766	80,966	23.55
2013	781,479	356,713	83.98
2014	816,479	35,000	4.48
2015	810,971	-5,508	-0.67
2016	802,022	-8,949	-1.10
2017	603,313	-198,709	-24.78
2018	578,337	-24,976	-4.14
2019	549,146	-29,191	-5.05
2020	510,798	-38,348	-6.98

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (1).
ملاحظة: العمود 3 و 4 من الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على العمود (2) .

يتبين من الجدول اعلاه، ان هنالك تغيرات طرأت على اجمالي الموجودات لمصرف الخليج التجاري، حيث ان قيم اجمالي الموجودات شهدت ارتفاعاً من 272,032 مليار ديناراً في 2010 الى 816,479 مليار ديناراً في 2014، لتتخفض بعد ذلك طيلة السنوات المتبقية من مدة البحث، وليستقر عند 510,798 مليار ديناراً في 2020. كان مقدار التغير في قيم اجمالي الموجودات بحالة تقدم من 71,768 في 2011 الى 356,713 في 2013، وذلك بسبب الزيادة في العناصر المهمة للموجودات المتداولة واهمها النقود السائلة ولدى المصارف بالعملة المحلية والاجنبية والتسهيلات المصرفية الممنوحة والمنفذة (التقرير السنوي لمصرف الخليج التجاري، 2011، 57) لينخفض بعد ذلك حتى استقر عند مستوى سالب عند 38,348- في 2020. بينما شهدت معدلات نمو قيم اجمالي الموجودات انخفاضاً من 26.38% في 2011 الى 23.55% في 2012، ليرتفع بشدة في السنة التالية، لينخفض بعدها ليصل الى المستوى السالب عند 6.98%- في 2020.

3- اجمالي المطلوبات: يوضح الجدول ادناه التغيرات التي طرأت على اجمالي المطلوبات لمصرف الخليج التجاري خلال مدة البحث.

الجدول (4): تطور اجمالي المطلوبات لمصرف الخليج التجاري للفترة (2010- 2020) (مليون دينار)

السنوات	اجمالي المطلوبات	مقدار التغير	معدل النمو (%)
2010	207,353	—	—
2011	224,416	17,063	8.23
2012	274,511	50,095	22.32
2013	476,167	201,656	73.46
2014	469,177	-6,990	-1.47
2015	487,999	18,822	4.01
2016	484,288	-3,711	-0.76
2017	282,426	-201,862	-41.68
2018	263,864	-18,562	-6.57
2019	242,436	-21,428	-8.12
2020	203,626	-38,810	-16.01

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

ملاحظة: العمود 3 و 4 من الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على العمود (2).

يتضح من الجدول اعلاه، ان هنالك تغيرات طرأت على اجمالي المطلوبات لمصرف الخليج التجاري، حيث ان قيم اجمالي المطلوبات شهدت ارتفاعاً من 207,353 مليار ديناراً في 2010 الى 476,167 مليار ديناراً في 2013 وذلك نتيجة استقطاب العديد من ودائع ومدخرات الجمهور عن طريق استقبال ايداعات في الحسابات الجارية وحسابات التوفير والودائع الثابتة والحسابات الاخرى (التقرير السنوي لمصرف الخليج التجاري، 2012، 30)، ليتذبذب بعد ذلك ما بين الارتفاع والانخفاض، وليستقر عند 203,626 مليار ديناراً في 2020.

اما مقدار التغير في قيم اجمالي المطلوبات فقد كانت بحالة تقدم من 17,063 في 2011 الى 201,656 في 2013، لينخفض بعدها ويتذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض حتى استقر عند مستوى

سالب عند 38,810- في 2020. اما معدلات نمو قيم اجمالي المطلوبات، فقد شهدت ارتفاعاً من 8.23% في 2011 الى 73.46 في 2013، لينخفض بعدها ويتذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض حتى استقر عند مستوى سالب عند 16.01%- في 2020.

4- **حق الملكية:** تضم حق الملكية عدة بنود وهي راس المال والاحتياطات والارباح غير الموزعة ويتضح من الجدول الاتي التغيرات التي طرأت على حق الملكية لمصرف الخليج التجاري خلال مدة البحث.

الجدول (5): تطورات حق الملكية لمصرف الخليج التجاري للمدة (2010-2020) (مليون دينار)

السنوات	حق الملكية	مقدار التغير	معدل النمو (%)
2010	63,548	=	=
2011	118,184	54,636	85.98
2012	149,088	30,904	26.15
2013	303,984	154,896	103.90
2014	345,974	41,990	13.81
2015	321,626	-24,348	-7.04
2016	317,734	-3,892	-1.21
2017	320,887	3,153	0.99
2018	314,473	-6,414	-2.00
2019	306,709	-7,764	-2.47
2020	307,172	463	0.15

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

ملاحظة: العمود 3 و 4 من الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على العمود (2).

يتبين من الجدول اعلاه، ان هنالك تغيرات طرأت على حقوق الملكية لمصرف الخليج التجاري، حيث ان قيم حق الملكية شهدت ارتفاعاً من 63,548 مليار ديناراً في 2010 الى 345,974 مليار ديناراً في 2014، وذلك نتيجة زيادة الفائض المتراكم واحتياطي الاسهم المستلمة مجاناً (التقرير السنوي لمصرف الخليج التجاري، 2011، 26)، لتنخفض بعد ذلك، ولتستقر عند 307,172 مليار ديناراً في 2020. بينما كان مقدار التغير في قيم حق الملكية بحالة تراجع من 54,636 في 2011 الى 30,904 في 2012، ليرتفع كثيراً بعدها في السنة التالية ثم يتذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض حتى استقر عند 463 في 2020. اما معدلات نمو قيم حق الملكية فقد كانت بحالة انخفاض من 85.98% في 2011 الى 26.15% في 2012، ليرتفع بعدها كثيراً ويتذبذب ما بين الانخفاض والارتفاع حتى استقر عند 0.15% في 2020.

المحور الثالث، تحليل العلاقة بين المخاطرة الائتمانية والاداء المالي لمصرف الخليج التجاري للمدة 2010-2020: يتناول هذا المبحث تحليل العلاقة بين المخاطرة الائتمانية والاداء المالي لمصرف الخليج التجاري ويتضمن هذا المبحث على ثلاثة اجزاء وهي:

1- **تحليل العلاقة بين معيار القروض ونسب الاداء المالي:** في هذا الجزء سنتناول بحث مؤشرين رئيسيين من مؤشرات المخاطرة الائتمانية تحت معيار القروض، وهما نسبة القروض المتعثرة الى

الائتمان النقدي ونسبة القروض المتعثرة الى اجمالي الموجودات وعلاقة نسب هذا المعيار مع مؤشرات الاداء المالي المتكونة من نسب السيولة والربحية والامان في مصرف الخليج التجاري خلال مدة البحث، كما يتضح من الجدول ادناه.

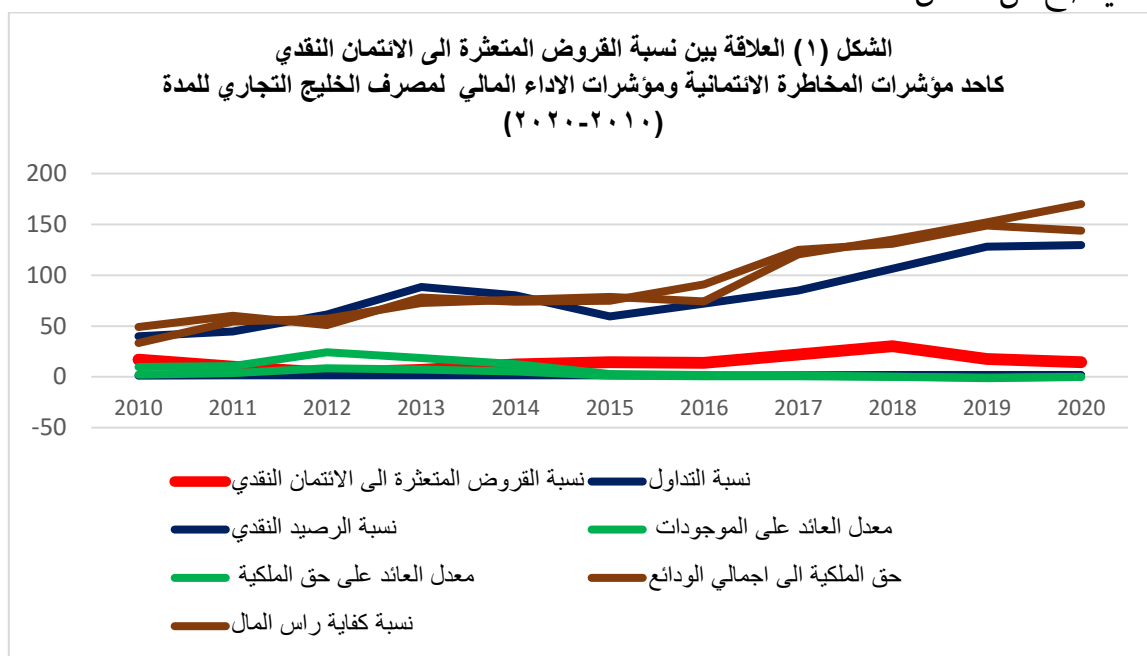
الجدول (6): تحليل العلاقة بين معيار القروض ونسب الاداء المالي لمصرف الخليج التجاري للمدة (2010-2020) (%)

السنوات	معيار القروض		نسب السيولة		نسب الربحية		نسب الامان	
	نسبة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي	نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي الموجودات	نسبة التداول (مرة)	نسبة الرصيد النقدي	معدل العائد على الموجودات ROA	معدل العائد على حق الملكية ROE	حق الملكية الى اجمالي الودائع	نسبة كفاية راس المال
2010	16.84	2.84	1.22	39.96	2.27	9.70	33.44	49
2011	10.06	2.56	1.44	44.56	3.63	10.55	54.48	60
2012	4.04	2.04	1.46	61.38	8.56	24.38	57.17	51
2013	7.01	2.57	1.55	88.40	7.17	18.43	72.87	78
2014	12.39	4.37	1.63	80.21	5.28	12.46	76.00	74
2015	14.49	5.55	1.43	59.57	1.16	2.92	78.59	75
2016	13.72	4.92	1.26	71.99	0.73	1.85	74.38	91
2017	21.89	7.41	1.58	84.97	0.70	1.32	120.72	125
2018	30.16	8.97	1.76	106.49	0.10	0.19	135.00	131
2019	17.51	4.61	1.96	128.11	-0.72	-1.28	152.15	149
2020	14.43	3.59	1.97	129.73	0.00	0.00	169.93	144
AV	14.77	4.49	1.57	81.40	2.63	7.32	93.16	93

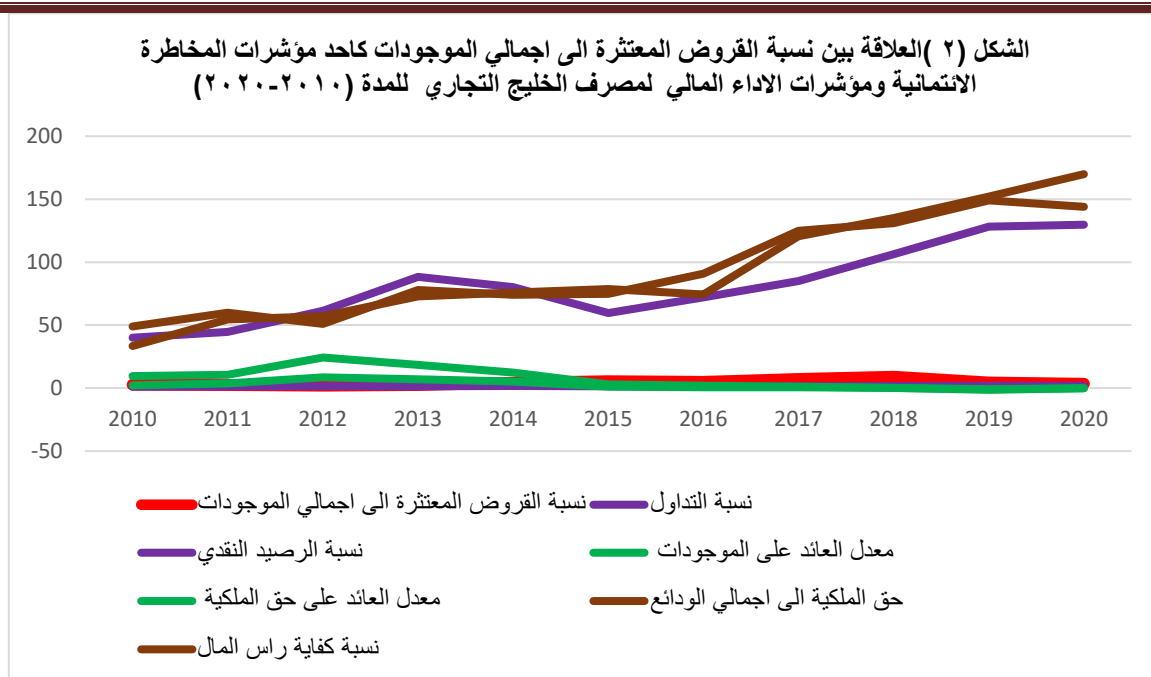
المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف الخليج التجاري ، عدة سنوات .

يتضح من الجدول اعلاه، بان هناك انسجاماً ما بين المعايير الموضوعية لمؤشرات المخاطرة الائتمانية، ونسب الاداء المالي للمصارف عينة البحث خلال مدة البحث. بالنسبة لمصرف الخليج التجاري، يلاحظ ان معيار القروض، المتكون من نسبة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي، ونسبة القروض المتعثرة الى اجمالي الموجودات، اظهر تقلباً ما بين الارتفاع والانخفاض طيلة مدة البحث، حيث بلغ ادنى مستوى لهما في 2012، حيث وصلت الى 4.04% و 2.04%، على التوالي، مما انعكس ذلك ايجابياً على نسب السيولة، التي تضم كلاً من نسبة التداول، ونسبة الرصيد النقدي، حيث ارتفعت نسبة التداول لتصل الى 1.46 مرة مقارنة مع المتوسط المعياري وهو (1:2 مرة) ونسبة الرصيد النقدي الى 61.38%، وكذلك ارتفعت نسب الربحية، المتألفة من معدل العائد على الموجودات، ومعدل العائد على حق الملكية، حيث ارتفع ليصل الى 8.56% و 24.38%، على التوالي على الرغم من انهما ادنى من المتوسط المعياري لهما وهما (12%) و (22%)، في حين ان نسب الامان، التي تضم كلاً من حق الملكية الى اجمالي الودائع، ونسبة كفاية راس المال، ارتفعت احدهما وهي حق الملكية الى اجمالي الموجودات لتصل الى 57.17%، بينما انخفضت نسبة كفاية راس المال لتصل الى 51%، وتعتبر هذه النسب اكبر من المتوسط المعياري وهما (10%) و (12%).

بينما بلغت نسب هذا المعيار المستوى الاعلى في 2018، ليصلا الى 30.16% و 8.97% على التوالي، حيث كلما ارتفع هذا المعيار دل على وجود مخاطرة عالية على المصرف وكان سبب هذا الارتفاع ناتج عن تعثر بعض المقترضين، حيث قامت ادارة المصرف باتخاذ اجراءات بخصوص هذا من خلال اعادة تشكيل لجنة مكلفة بمتابعة المتعثرين وتحصيل الديون منهم بموجب الامر الاداري المرقم (354/د) في 2018/4/26 على ان يتم احالة المتعثرين لاتخاذ الاجراءات القانونية بعد استنفاد اللجنة اعمالها (التقرير السنوي لمصرف الخليج التجاري، 2018، 4)، رافقها ارتفاع في نسبة التداول ونسبة الرصيد النقدي لتصلا الى 1.76 و 106.49%، بينما كان الانخفاض شديد المستوى في نسب الربحية حيث وصلت نسبتيها 0.10% و 0.19%، كما ارتفعت نسب الامان لتصلا 135% و 131% كما يتضح من الشكل ادناه :



المصدر: الشكل من اعداد الباحثة، بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف الخليج التجاري، عدة سنوات.



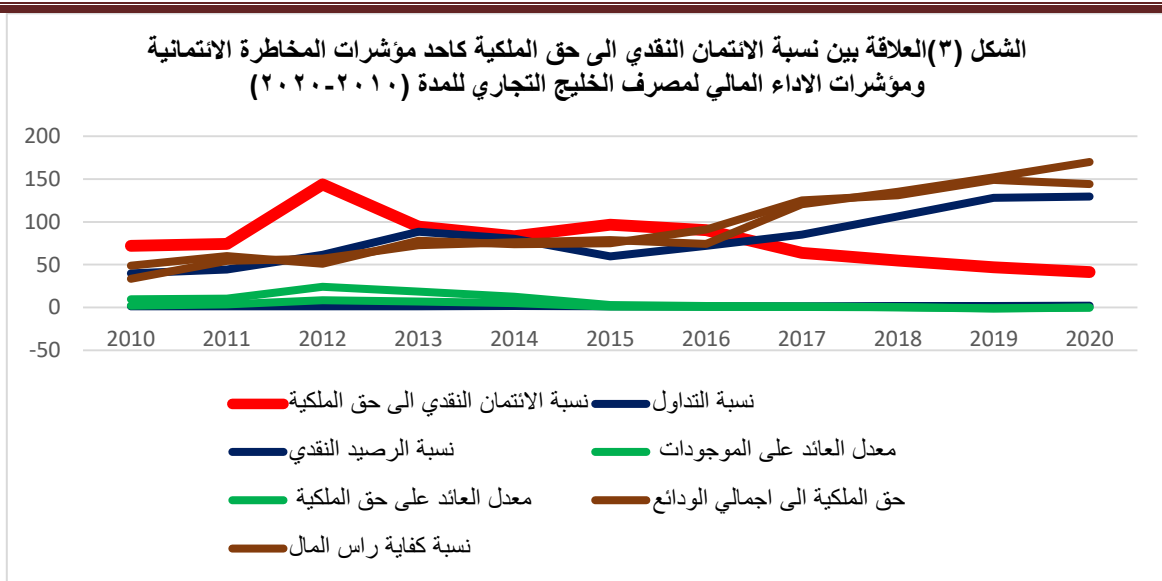
2- تحليل العلاقة بين معيار الائتمان ونسب الاداء المالي: في هذا الجزء سنقوم بتناول العلاقة بين معيار الائتمان كأحد مؤشرات قياس المخاطرة الائتمانية والمتكون من نسبة الائتمان النقدي الى حق الملكية ونسبة الائتمان النقدي الى اجمالي الموجودات وبين نسب الاداء المالي في مصرف الخليج التجاري خلال مدة البحث، كما يتضح من الجدول ادناه.

الجدول (7): تحليل العلاقة بين معيار الائتمان ونسب الاداء المالي لمصرف الخليج التجاري للمدة (2020-2010) (%)

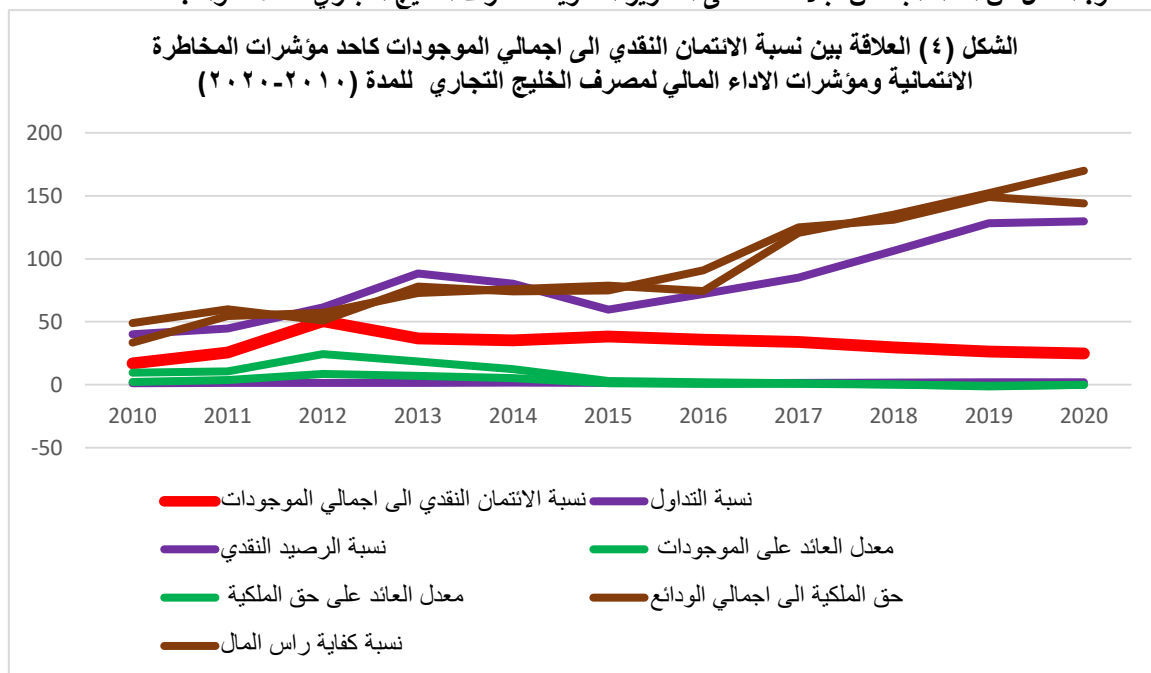
السنوات	معيار الائتمان		نسب الربحية		نسب السيولة		نسب الامان	
	نسبة الائتمان النقدي الى حق الملكية	نسبة الائتمان النقدي الى اجمالي الموجودات	معدل العائد على الموجودات ROA	معدل العائد على حق الملكية ROE	نسبة التداول (مرة)	نسبة الرصيد النقدي	حق الملكية الى اجمالي الودائع	نسبة كفاية رأس المال
2010	72.19	16.86	2.27	9.70	1.22	39.96	33.44	49
2011	74.16	25.49	3.63	10.55	1.44	44.56	54.48	60
2012	143.77	50.46	8.56	24.38	1.46	61.38	57.17	51
2013	94.27	36.67	7.17	18.43	1.55	88.40	72.87	78
2014	83.27	35.29	5.28	12.46	1.63	80.21	76.00	74
2015	96.66	38.33	1.16	2.92	1.43	59.57	78.59	75
2016	90.50	35.85	0.73	1.85	1.26	71.99	74.38	91
2017	63.66	33.86	0.70	1.32	1.58	84.97	120.72	125
2018	54.68	29.73	0.10	0.19	1.76	106.49	135.00	131
2019	47.15	26.34	-0.72	-1.28	1.96	128.11	152.15	149
2020	41.35	24.86	0.00	0.00	1.97	129.73	169.93	144
AV	78.33	32.16	2.63	7.32	1.57	81.40	93.16	93

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف الخليج التجاري، عدة سنوات.

يلاحظ من الجدول اعلاه، بان هناك تناغم ما بين معيار الائتمان وهو أحد معايير المخاطرة الائتمانية ونسب الاداء المالي والمتكونة من نسب السيولة والربحية والامان لمصرف الخليج التجاري، فان معيار الائتمان عندما يكون مرتفع دلالة على قيام المصرف بتقديم نسبة كبيرة من الائتمان ويشمل هذا الائتمان كلاً من القروض والسلف والاوراق التجارية المخصوصة والعكس صحيح . بالنسبة لمصرف الخليج التجاري، يلاحظ ان معيار الائتمان والذي يضم كلاً من نسبة الائتمان النقدي الى حق الملكية و نسبة الائتمان النقدي الى اجمالي الموجودات، اظهر تقلباً ما بين الارتفاع والانخفاض طيلة مدة البحث، حيث بلغ اعلى مستوى لهما في 2012 حيث وصلتا الى 143.77% و 50.46%، على التوالي، وهذا نتيجة لخطة المصرف نحو التوسع في مجال القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لكافة القطاعات الاقتصادية والمضمونة من قبل شركة الكفالات المصرفية (التقرير السنوي لمصرف الخليج التجاري، 2012، 32) وكذلك ارتفعت نسب السيولة والمتكونة من نسبة التداول ونسبة الرصيد النقدي حيث لتصل الى 1.46 مرة و 61.38% وذلك لان ارتفاع السيولة يطمئن الزبائن على سحب ودائعهم في اي وقت ودون تحديد حجم المبالغ في حدود الرصيد المتاح (التقرير السنوي لمصرف الخليج التجاري، 2018، 44)، مما انعكس ايجابياً على نسب الربحية والمتألفة من معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حق الملكية حيث ارتفعت كثيراً الى 8.56% و 24.38% على التوالي، وهما ادنى من المتوسط المعيا لهما وهما (12%) و (22%)، كما ارتفعت احدى نسب الامان والتي هي نسبة حق الملكية الى اجمالي الودائع لتصل الى 57.17%، بينما انخفضت النسبة الاخرى وهي نسبة كفاية راس المال الى 51%، وتعد هذه النسب عالية مقارنة بالمتوسط المعياري وهما (10%) و (12%). وبلغت نسب هذا المعيار المستوى الادنى لها في 2020 ليصلا الى 41.35% و 24.86%، رافقها ارتفاع في نسبة التداول ونسبة الرصيد النقدي لتصل الى 1.97 و 129.73%، وكانت الصورة واضحة في انخفاض نسب الربحية ليصلا الى 0.00% و 0.00% في 2020، على التوالي. بينما ارتفعت احد نسب الامان وهي حق الملكية الى اجمالي الودائع لتصل الى 169.93% بينما انخفضت الاخرى وهي نسبة كفاية راس المال الى 144%، كما يتضح من الشكل ادناه :



المصدر: الشكل من اعداد الباحثان، بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف الخليج التجاري، عدة سنوات.



المصدر: الشكل من اعداد الباحثان، بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف الخليج التجاري، عدة سنوات.

3- تحليل العلاقة بين معيار الديون ونسب الاداء المالي، في هذا الجزء سوف نحلل العلاقة بين معيار الديون المتألف من نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى الائتمان النقدي، ونسبة

اجمالي الدين وبين نسب السيولة والربحية والامان لمصرف الخليج التجاري خلال مدة البحث، كما يتضح من الجدول ادناه.

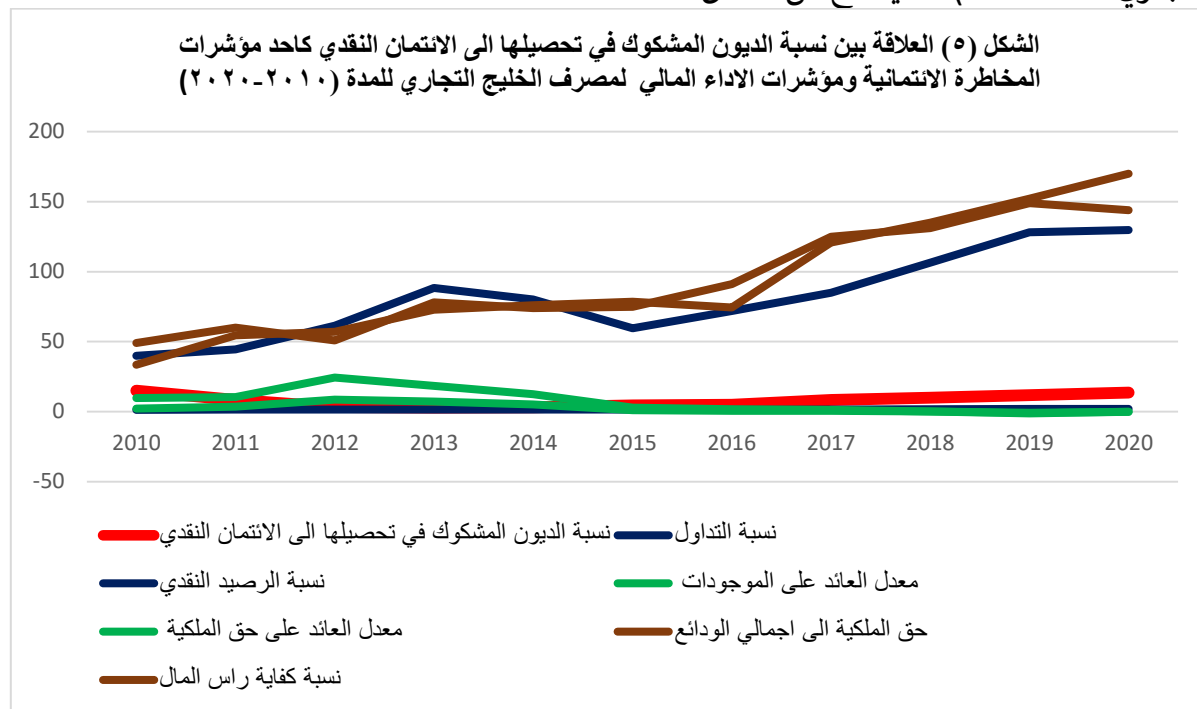
الجدول (8) تحليل العلاقة بين معيار الديون ونسب الاداء المالي لمصرف الخليج التجاري للمدة (2010-2020) (%)

السنوات	معايير الديون		نسب السيولة		نسب الربحية		نسب الامان	
	نسبة الديون المشكوك في تحصيلها الى الائتمان النقدي	نسبة اجمالي الدين	نسبة التداول (مرة)	نسبة الرصيد النقدي	معدل العائد على الموجودات ROA	معدل العائد على حق الملكية ROE	حق الملكية الى اجمالي الودائع	نسبة كفاية راس المال
2010	14.98	52.86	1.22	39.96	2.27	9.70	33.44	49
2011	8.33	30.90	1.44	44.56	3.63	10.55	54.48	60
2012	3.41	29.53	1.46	61.38	8.56	24.38	57.17	51
2013	2.86	22.03	1.55	88.40	7.17	18.43	72.87	78
2014	3.12	15.09	1.63	80.21	5.28	12.46	76.00	74
2015	4.50	20.52	1.43	59.57	1.16	2.92	78.59	75
2016	4.87	20.77	1.26	71.99	0.73	1.85	74.38	91
2017	8.42	-6.37	1.58	84.97	0.70	1.32	120.72	125
2018	10.00	-8.75	1.76	106.49	0.10	0.19	135.00	131
2019	11.89	-11.70	1.96	128.11	-0.72	-1.28	152.15	149
2020	13.54	-20.27	1.97	129.73	0.00	0.00	169.93	144
AV	7.81	13.14	1.57	81.40	2.63	7.32	93.16	93

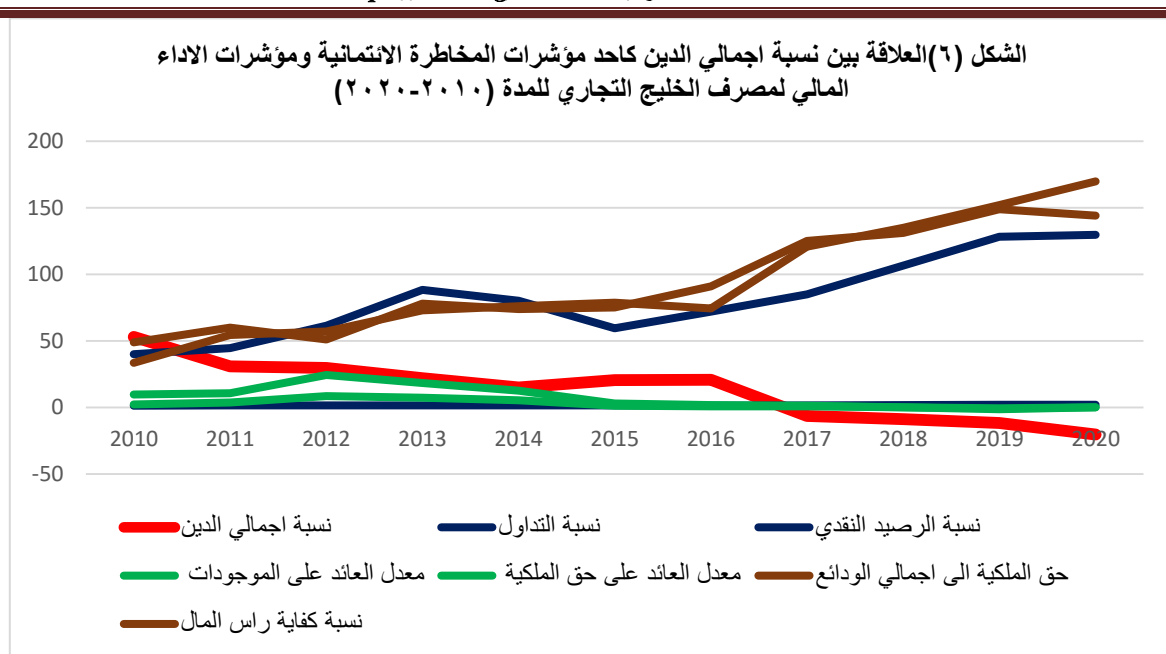
المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف الخليج التجاري، عدة سنوات.

يتضح من الجدول اعلاه، هناك تلائم ما بين معيار الديون ونسب الاداء المالي عينة البحث خلال مدة البحث. بالنسبة لمصرف الخليج التجاري، يلاحظ ان معيار الديون المتألف من نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى الائتمان النقدي و نسبة اجمالي الدين اظهر تقلباً ما بين الارتفاع والانخفاض طيلة مدة البحث، حيث بلغت نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى الائتمان النقدي ادنى مستوى لها لتصل الى 2.86% في 2013 لترتفع بعدها طيلة السنوات المتبقية من مدة البحث وذلك تطبيقاً لتعليمات المصرف المركزي بزيادة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها (التقرير السنوي لمصرف الخليج التجاري، 2011، 58)، كذلك انخفضت نسبة اجمالي الدين لتصل الى 22.03%، بينما ارتفعت نسب السيولة والمتألفة من نسبة التداول ونسبة الرصيد النقدي حيث بلغت 1.55 و 88.40%، رافقها انخفاض في نسب الربحية المتألفة من معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حق الملكية ليصلا الى 7.17% و 18.43% في 2013 على التوالي، وهما ادنى من المتوسط المعياري وهو (12%) و(22%)، وكانت الصورة جلية في ارتفاع نسب الامان والتي تضم كلاً من حق الملكية الى اجمالي الودائع وكفاية راس المال لتصلا الى 72.87% و 78% في 2013، على التوالي، وتعد هذه النسب مرتفعة عند مقارنتها بالمتوسط المعياري وهما (10%) و (12%). بينما بلغت نسب هذا المعيار المستوى عالي في 2016 ليصلا الى 4.87% و 20.77%، مما انعكس على نسب السيولة فانخفضت لتصلا الى 1.30 و 38.60%، رافقها انخفاض في نسب الربحية لتصلا الى 0.73% و 1.85% واستمرت بالانخفاض طيلة سنوات البحث المتبقية، كما

ارتفعت احدى نسب الامان وهي نسبة كفاية راس المال لتصل الى 91%، وتشير هذه النسبة الى ان المصرف يتمتع بقاعدة رأسمالية قوية تفوق النسب المطلوبة على المستويين المحلي والعالمي الامر يعكس قوة المصرف المالية على دعم خطط النمو في المستقبل (التقرير السنوي لمصرف الخليج التجاري، 2016، 21) كما يتضح من الشكل ادناه :



المصدر: الشكل من اعداد الباحثان، بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف الخليج التجاري، عدة سنوات.



المصدر: الشكل من اعداد الباحثان، بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف الخليج التجاري، عدة سنوات.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

- 1- يلعب المصرف المركزي الدور المهم في الحد من المخاطرة الائتمانية من خلال أدوات الرقابة على الائتمان وإلزام المصارف بالعمل باللوائح والارشادات التي تصدرها لكي يضمن سلامة مركزهم المالي.
- 2- يتبين من خلال التحليل المالي نلاحظ ان مخصص الديون المشكوك في تحصيلها لا يتناسب مع حجم القروض المتعثرة.
- 3- الاهتمام بعملية ادارة ائتمانية سيعطي ذلك لدى ادارة المخاطر الائتمانية تصور جيد حول المخاطر الائتمانية التي ترافق هذه العملية.
- 4- ان عمليات تأمين المخاطر الائتمانية وسيلة جديدة من وسائل التطور والتي تقام بين شركة التأمين والمصارف كنتيجة جيدة فرضها التطور التكنولوجي والعولمة المالية.
- 5- العلاقة بين معيار القروض ونسب الاداء المالي بالنسبة لمصرف الخليج التجاري كانت واضحة في بعض السنوات وفق منطق النظرية المالية ولم تكن واضحة في سنوات اخرى لتدخل عوامل اخرى مثل مزاد العملة.
- 6- يتضح ان الفرضية تحققت جزئياً وذلك لوجود علاقة واضحة في بعض السنوات وغير واضحة في سنوات اخرى.

التوصيات .

- 1- يجب على المصرف الخليج التجاري ان يبذل جهدها في الحد من المخاطرة الائتمانية وان تضع انظمة حديثة كفيلة لمراقبة عمليات المنح والتحصيل للقروض وذلك في سبيل دعم بيئة الاستثمار وبناء سياسة ائتمانية جيدة.
- 2- تكوين لجان مراجعة من قبل المصرف المركزي تسهم في عملية تقييم المخاطر داخل المؤسسات المصرفية الخاصة حتى لا تتعاضد الممارسات الخاطئة في المصارف.
- 3- ضرورة تطبيق جميع المصارف الخاصة لمعيار IFRS9 وهو معيار اصدرته مجلس معايير المحاسبة الدولية للتقليل من الخسائر الائتمانية التي تتعرض لها المصارف.
- 4- ضرورة التركيز على تدريب مدراء المخاطر الائتمانية وحضورهم لندوات محلية ودولية تعمل على زيادة معرفتهم في اتخاذ القرارات الصائبة في منح الائتمان.
- 5- ينبغي ان تكون العلاقة بين المتغيرات البحث اكثر وضوحاً من خلال تدخل السلطات النقدية ذات العلاقة في التأثير بهذه المتغيرات.

المصادر العربية/ الكتب

- 1- الزبيدي، حمزة محمود، (الادارة مالية متقدمة)، دار الوراق للنشر- والتوزيع، الطبعة الثانية، 2008.
- 2- علي، غزوان، (مبادئ الادارة المالية)، من منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2020.
- 3- مطر، محمد، (الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني)، دار وائل للنشر - الأردن، ط / 2، 2006.

الدوريات

- 1- بولحية، الطيب، بوجمعة، عمر، "تقييم الاداء المالي للبنك الاسلامي دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الاسلامية للفترة (2009-2013)"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد (14) الجزائر، 2016.
- 2- شاهين، عبد الحميد احمد، البغدادي، رجب محمد عمران احمد، (القياس المحاسبي لمخاطر الائتمان في ضوء معايير الرقابة المصرفية لبازل 3 والمعيار IFRS9)، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية المجلد (4) العدد (3)، 2019.
- 3- الشعباني، صالح ابراهيم يونس، ابو بكر، زيتو عولا، عزت، ريزان صلاح الدين، (دور معلومات التكاليف البيئية في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي دراسة تحليلية لآراء عينة من محليي الائتمان في المصارف الخاصة في محافظة أربيل - العراق، مجلة زانكو للعلوم الإنسانية، المجلد (25) العدد (3)، 2021.
- 4- عبد الرضا، مصطفى سلام، (المخاطر الائتمانية وأثرها على السيولة المصرفية دراسة تطبيقية بين مصر في الوطني الإسلامي والتجارة العراقي)، مجلة اهل البيت عليهم السلام، العدد 25، 2019.

- 5- مرهج، منذر، دنوره، نور لؤي، (أثر السيولة والربحية على أمان المصارف التجارية الخاصة السورية مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد (39) العدد (6)، 2017 .
- 6- نجيب، دحدوح، علي، دبي، أثر تدابير إدارة المخاطر الائتمانية على الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية – دراسة قياسية باستخدام نماذج البيانات الزمنية المقطعية للفترة (2009-2018)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد (6) العدد (1)، الجزائر، 2021.
- 7- يوسف، رواء احمد، "علاقة المخاطر الائتمانية مع مؤشرات السلامة المالية للمصارف دراسة تطبيقية في المصرف الأردني الكويتي للفترة من (2010-2016)"، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (15) العدد (45)، 2019 .

التقارير والتعليمات

- 1- تعليمات المصرف المركزي رقم 4 تسهيل تنفيذ قانون المصرف لسنة 2010.
- 2- مصرف الخليج التجاري، التقرير السنوي لعام 2011، العراق – بغداد.
- 3- مصرف الخليج التجاري، التقرير السنوي لعام 2012، العراق – بغداد.
- 4- مصرف الخليج التجاري، التقرير السنوي لعام 2017، العراق – بغداد.
- 5- مصرف الخليج التجاري، التقرير السنوي لعام 2018، العراق – بغداد.
- 6- مصرف الخليج التجاري، التقرير السنوي لعام 2020، العراق – بغداد.

المصادر الاجنبية

Book

- 1- Gitman, L., & Zutter, C. J. (2012). Principles of managerial finance.
- 2- Rose peter s: Commercial Bank management/ Irwin Mc Graw –Hill,1999.
- 3- Weston , fred J . , Besley , Scott . , & Brigham , Eugene (Essentials of managerial finance) 11 th ED, the Dryden Priss , 1996.

Thesis

- 1- Githaiga, J. W. (2015). *Effects of credit risk management on the financial performance of commercial banks in Kenya* (Doctoral dissertation, University of Nairobi).
- 2- septariza, r. (2019). *analisis du pont system dan benchmarking dalam menentukan kinerja keuangan perusahaan pada pt. astra internasional tbk* (doctoral dissertation, Universitas Islam Negeri Sultan Syarif Kasim Riau).

Journals

- 1- Bhattarai, B. P. (2019). Effect of credit risk management on financial performance of commercial banks in Nepal. *European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research*, 7(5), 87-103.

- 2- Hassan, M. (2021). Comparative Analysis on Financial Performance of Selected Commercial Banks: A Study on Bangladesh Banking Sector. International Journal of Business and Technopreneurship, 11(1), 91-102.
- 3-Lucic, L. (2014). Financial ratios in the function of business risk assessment. Online journal of applied knowledge management, 2(3), 21-34.
- 4-Rufai, A. S. (2013). Efficacy of credit risk management on the performance of banks in Nigeria a study of Union Bank Plc (2006-2010). Global Journal of Management And Business Research.
- 5-Samuel, O. L. (2015). The effect of credit risk on the performance of commercial banks in Nigeria. African Journal of Accounting, Auditing and Finance, 4(1), 29-52.
- 6-Ugoani, J.N.N. (2015). Poor Credit Risk Management and Bank Failures in Nigeria. International Journal of Economics and Business Administration
- 7-Wingard, H. C., & Vorster, Q. (2001). Financial performance of environmentally responsible South African listed companies. Meditari: Research Journal of the School of Accounting Sciences, 9(1), 313-332.